مأسسة السلطة في النظم السياسية الشرقية القديمة (دراسة حالة العراق ومصر)

م.د. محمد عامر حسن (*)

المقدمة

ان المجتمعات القديمة إذا لم تكن قد عرفت الدولة بالمعنى الحديث فان ذلك لايعني انها لم تعرف السلطة والسياسة، فمثل هذه السلطة كانت قد وجدت من الناحية الفعلية، ولكن ماكان يميزها هو أنها لم تستطيع ان تتخلص بشكل كامل من تأثير المؤسسات الدينية والاقتصادية، فقد كانت هذه المؤسسات تلعب دوراً يحكم الى حد بعيد هذه السلطة السياسية التي ظهرت في مثل هذه المجتمعات القديمة والتي لم تعرف الدولة في معناها الحديث، غير ان الملاحظ هو ان هذه المجتمعات القديمة لم تكن ذات نمط واحد، لاسيما فيما يتعلق في اسلوب انتاج الحياة الاجتماعية. وعلى اساس من هذا نستطيع ان نميز بين عدة انماط من المجتمعات القديمة التي عرفت نظماً سياسية مختلفة ومنها المجتمعات الشرقية . وليس هنالك من شك ان مفهوم السلطة السياسية، أخذ أبعاداً مختلفة خلال المراحل التاريخية لنشأتها .. فالملك في العصور الوسطى ، كان يمارس السلطة، التي تنتقل اليه بواسطة الوراثة، وكأنها سلطته الشخصية يدل ذلك على قول (لويس الرابع عشر) مقولته الشهيرة "أنا الدولة". وتغير مفهوم السلطة بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م فأخذ الحاكم يمارس السلطة باسم الدولة او باسم الامة او الشعب ، وترتب نتيجة لذلك فصل فكرة السلطة عن شخص الحاكم وبالتالي انتقالها من حاكم الى آخر بموجب قواعد منظمة على النحو الذي اضفى على السلطة صفة مؤسسة قائمة بذاتها ومستمرة ومتميزة عن شخص الحاكم، الذي هو مجرد ممارس لها .

وإذ تستهدف هذه الدراسة التعرف على النظم السياسية في المجتمعات الشرقية القديمة السابقة في وجودها على وجود الدولة ، فقد تطلب ذلك منها وسمح لنا أولاً بملاحقة مفهوم كل من (المؤسسة، الظاهرة السياسية والسلطة) من ناحية ، كما سيسمح لنا من ناحية أخرى بالتعرف على النظم السياسية وصف وتوضيح

(*) كلية الامام الجامعة – تكريت
muhammadfayadh٧٩@gmail.com

واقع نظمها القانونية والاجتماعية. مع ذلك فإن بحثنا هذا يأتي بمثابة تمهيد لدراسة أوسع تشمل موضوعة الدولة بإعتبارها المؤسسة السياسية الاكبر، والتعرف على النظم السياسية والقانونية والاجتماعية التي وجدت مع وجودها.

أهمية البحث:

تعاملت أغلب أدبيات السياسة مع الشرق بوصفه حاضنة لمجتمعات بلا نظم مؤسساتية ، الأمر الذي ينقل رسالة خاطئة بأن السلطة بشكل خاص والسياسة بشكل عام هي سلطة أشخاص فقط بلا نظم وبلا مؤسسات. وأهمية هذا البحث ستأتي عندما نعرف بأن المؤسسات كانت حاضرة في العمل السياسي لاسيما في كل من العراق القديم ومصر القديمة.

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث بالسؤال الأتي :- هل إن المجتمعات القديمة السابقة في وجودها لوجود الدولة عرفت السلطة والسياسة المُركبة على الأشخاص القابضين على السلطة فحسب ، أم انها إعتمدت أيضا على المؤسسات في ممارسة السلطة ؟

فرضية البحث:

إن السلطة بشكل خاص والسياسة بشكل عام في المجتمعات القديمة السابقة لوجود الدولة الحديثة عرفت نظم مؤسساتية قانونية واجتماعية واقتصادية ، إلا ان ما كان يميزها هو أنها لم تستطيع ان تتخلص بشكل كامل من الشخصنة ومن تأثير العقائد الدينية والمصالح الاقتصادية.

الإطار المنهجي للبحث:

إضافة الى المقترب التأريخي كمدخل للبحث تم إعتماد المنهج النظمي الوظيفي.

أولاً : مفهوم (المؤسسة ، الظاهرة السياسية، السلطة)

١.المؤسسة : ان المؤسسة لكي تكون دائمة وثابتة كما يرى الفقيه (موريس هوريو) يجب ان تتوفر فيها بعض العناصر ، فالمؤسسة في رأيه تفترض وجود فكرة مشروع معين ، ووجود هيئة متخصصة تتبنى هذا المشروع وتعمل من أجل تحقيقة، وان يكون هنالك نوع من التنظيم يسود هذه الهيئة المتخصصة ويكون هذا المشروع مقبول من قبل الجمهور العام ، وإذا ماتوفرت هذه العناصر الاربعة، فإن المؤسسة سوف توجد بشكلها الثابت المستقر .

اما (موريس دفرجه) فإنه يرى ان مفهوم المؤسسة لاينفصل في وجوده عن مفهوم المنتظم، فالمؤسسة في رأيه هي منتظم فرعي وبالتالي لايمكن ان تتحدد إلا بموجب المنتظم. فما المقصود بالمنتظم ؟

يرى دفرجه ان المنتظم هو عبارة عن مجموعة من الأدوار ترتبط بها مجموعة من التصرفات ونماذج السلوك، تترابط كلها فيما بينها لتشكل كلاً واحداً، وفي رأيه إن المجتمع بمجموعه يمثل منتظم يمارس فيه كل فرد دوراً معيناً، ويقوم بتصرفات معينة ونماذج سلوك معينة، والمؤسسة بصفتها منتظم فرعي سوف تمثل مجموعة متخصصة من الأدوار ومن التصرفات ومن نماذج السلوك، التي تتلاحم فيما بينها لتشكل كلاً واحداً تعبر عنه هذه المؤسسة. وطبقاً لذلك فإن دفرجه يرى إن البرلمان يشكل مؤسسة تقوم عل أساس

مـن أدوار متعـددة، وبالتالـي مـن تصرفـات ونماذج سـلوك متعددة، فهنـاك رئيس البرلمان الـذي يختص بـأدوار خاصة بـه وبالتالي يقوم بتصرفـات ونماذج سـلوك خاصة به لاترد من قبل أعضاء البرلمان، كما يضم البرلمان عضو البرلمان ، واعضاء البرلمان هم ايضاً يقومون بادوار وتصرفات معينة ، كذلك الحال بالنسـبة للجـان البرلمان والكتـل البرلمانيـة، حيث إن مجمـوع كل هـذه الادوار وكل هذه التصرفات ونمـاذج السـلوك هي التـي تشـكل البرلمان، وهكـذا نخلص الى القول ان المؤسسـة سـوف تتمثل بمنتظم فرعي متخصص بادوار ونماذج تصرفات .

٢.الظاهرة السياسية: مثلما كان مفهوم المؤسسة قابلاً لإجتهادات متعددة، فإن مفهوم السياسة هو الآخـر يخضع لمثل هذه الاجتهادات، ويبدو إن الفقيه (دكي) كان له إسـهامه فـي هذا الميدان، فقد رأى إن السياسـة تمثل قبل كل شـي ظاهرة إجتماعيـة وبالتالـي فإن كل جماعـة إجتماعية سـوف تعرف الظاهـرة السياسـية. والظاهرة السياسـية فـي رأيه تتمثـل بأنقسـام الناس الى حاكمين ومحكومين، ففي كل مجموعة اجتماعية يوجد هنالـك فريقان، الاول مـن يقوم بإصدار الأوامـر والثانـي يقـوم بتنفيـذ هـذه الاوامر، وبالتالـي فهنالك من يأمر الـى جانبه يوجد من يطيع هذا الامر. كما واكد دكي هذا الانقسام الى حاكميـن ومحكومين لاتخلو منـه أي مجموعة اجتماعيـة ، سـواء كانـت صغيـرة أم كبيرة، فالأسـرة بصفتهـا أصغر مجموعـة إجتماعية تعرف مثل هذا الانقسام، فهنالك الوالدان اللذان يمثـلان دور الحاكم الى جانبهمـا يوجد الأبناء الذيـن يمثلـون دور المحكوميـن، كذلك الحال بالنسبة للقبيلة والنادي وأي مجموعة إجتماعية أخرى، وربما على هذا الاسـاس سـوف تمثل كل هذه المجموعات ظواهر سياسية طالما أنها تعرف هذا الانقسام .

هـذا المفهوم الـذي إعتمده الفقيـة دكي مارس تأثيراً كبيراً على عدد واسـع من الفقهاء، ولكن يبدو ان أهمية هذا المفهوم بدأت تتلاشى بعد ان وجهة اليه الانتقادات التالية :

أ.الملاحظ قبل كل شـي إن الاسـاس الذي تقوم علية ظاهرة الانقسـام الى حاكمين ومحكومين لاتبـدو واضحة في جميع الأحوال، فقد يحصل ان تختلط الصفتان وتضيـع الحدود التي تبطل بينهما، والمثل الذي يسـاق بهذا الخصوص هو حـال المدير العام لجهاز إداري ، فطبقاً للتدرج الإداري فـإن المدير العام هـو الحاكم في حين ان كل الموظفيـن الإداريين الذيـن يخضعون للأوامـر الصادرة عنـه هم محكوميـن، ولكن يلاحظ أن هذا المدير العام نفسـه سـوف يكون محكومـاً عندمـا يجد نفسـه ملزمـاً بالخضوع للأوامر الصادرة عن الوزير المختص. وهكذا نرى ان المدير العام جمع بين الصفتين، الحاكم والمحكـوم، عند ذاك سـوف يكون من الصعب تحديـد مركزه، ما إذا كان حاكمـاً أو محكوماً، وبهذا الشـكل تضيـع هذه الحـدود التي تفصل بينهما.

ب.ان المفهوم الذي يقترحه هذا الفقيه يبدو واسع جداً، إذ انه انتهى بجعل كل الظواهر الاجتماعية خاضعة لظاهرة واحدة هي الظاهرة السياسية، وهـذا ما يثير إعتراض علمـاء الإجتماع بوجه خـاص، فهـم يـرون ان الكثير مـن التجمعات على الرغم من انها تعرف ظاهرة الانقسام الى حاكميـن ومحكوميـن لكنها تدخل فـي الميدان الخـاص بهم الى ميدان علـم الاجتماع ، وبهذا

الشكل فإن المفهوم الذي يقترحه هذا الفقيه يزيل الحدود التي تفصل بين العلوم الاجتماعية .

ربما كل ذلك كان قد أدى الى البحث عن مفهوم بديل تتعين بموجبه الظاهرة السياسة، فما هو هذا المفهوم البديل ؟

ان المفهوم البديل كان قد ذهب الى تحديد الظاهرة السياسية بدلالة الدولة، فكل ماله علاقة بالدولة هو من قبيل الظاهرة السياسية. وهذا المفهوم يرجع في إصوله الى الثلاثينيات من هذا القرن، عندما بين أحد الفقهاء (جان دابان) في كتابه "الدولة والسياسة" الاشتقاق اللغوي لكلمة سياسة ومايقابله بالاجنبية (polites)، فهذه الكلمة لها جذورها الاولى والتي تتمثل بكلمة (poli) التي تفيد معنى المدينة، والمدينة في العهد الاغريقي كانت تعبر عن معنى الدولة، حيث كان يتم الكلام عن الدولة المدينة، هذا الاشتقاق اللغوي من شانه أن يؤكد هذا الارتباط بين الظاهرة السياسية والدولة. هذا المقياس الذي تحددت بموجبه الظاهرة السياسية يبدو واضحاً لدى الاستاذ (بولو) ، إذ يعتبره إعتمد مفهوم واسع للدولة ، ولكن على الرغم من هذه الخاصية نجد ان المفهوم الذي اعتمده هذا الفقيه قد تعرض للانتقادات التالية :

أولاً: ان مفهوم الدولة الذي تتضمن بموجبه الظاهرة السياسية لايبدو موضوع اتفاق بين المختصين، فالتعريف الذي يرد بصدد الدولة يبدو معتمداً الى حد كبير جداً، فقد أعطى بعض المختصين مايزيد عن مائة تعريف وان ذلك يدل على التعريف الذي تتعين بموجبه الدولة ، إذ هنالك من عرف الدولة بإعتبارها شكل سياسي، والبعض الآخر عرفها بإعتبارها الجهاز الأعلى الذي يوجد في قمة المجتمع.

ومرة أخرى نعود ونؤكد ان الدولة لاتقترن بمفهوم واضح يسمح لنا بموجبه تحديد الظاهرة السياسية .

ثانياً : ان تحديد الظاهرة السياسية بدلالة الدولة سوف يجعل ميدانها محدد جداً، ذلك لان الدولة على الاقل بمعناها الحديث لن تظهر إلا إعتباراً من القرن السادس عشر، وانه قبل هذا التاريخ لم توجد أشكالاً أخرى من التنظيم ، وأي شكل من أشكال التنظيم لم يكن يدخل في عداد الدولة. فالدولة المدينة في العهد الاغريقي لاتنطبق عليها المواصفات الخاصة بالدولة العادية، ذلك لان الدولة المدينة تتركز في وجودها الى التجمعات القبلية البدائية، وبالتالي فإن الشخص الذي يتمتع بالحقوق فإنه يتمتع بها بدلالة انتمائه لهذه التجمعات القبلية، كذلك الحال في العهد الاقطاعي، حيث ان الدولة لم تكن حاضرة دائماً والحضور كان للتجمعات الاقطاعية ، ولم تكن الدولة ايضاً تمثل دوراً ، وذلك لان أساس خضوع الافراد كان للسيد الاقطاعي المالك للارض وماعليها وماتنتجه وفقاً للعقود التي بينهم.

رأي أخر ذهب الى تحديد الظاهرة السياسية بدلالة الشرعية ، بحكم تعدد وتنوع المجتمعات تعددت وتنوعت مصادر الشرعية للمؤسسة السياسية او النظام الساسي ، لتمنح الحكام فيها، ما يحتاجونه من الرضا والقبول المجتمعيين لممارسة وظائفهم وتحقيق أهدافهم دون معارضة ولا اعتراض، أو بأقل قدر منهما، وتراوحت تلك المصادر بين (القوة الجسدية، الثروة الاقتصادية، الكفاءة المعرفية، القدرة العسكرية، النسب العائلي، التوارث التاريخي، الاختيار

المجتمعـــي، الاختيـار الإلهـي الديني). وكان المـصدر الإلهـي الـديني للـشـرعية الـسياسية، أكثر تلـك المـصادر حـضورا وفاعلية وديمومة في المجتمعات والعصور الـسـابقة، الأمر الذي تعللـــه الطبيعـة الخاصـة لهـذا المصدر، والتي تمنحـه ثـلاث مزايـا، تقدمـه علـــى المـصادر الأخـــرى للـشـرعية، وترفـعَ قـــدره وقيمتـه قياسـا بهـا، وتقـوي صـاحبه وتحـصنه بمـا يفـوق مـا تفعلـه تلـك المـصادر لأصحابها ، وهذه المزايا الثلاث هي :

• القدســية: حيــث تجعــل الـشـرعية الدينيـة الإلهيـة مـن الـسلطة الـسياسية، سـلطة مقدسـة، غير قابلة للمسـاءلة ولا المنافسـة ولا التشكيك ولا حتى المناقشة.

• الغيبيـــة: حيـــث تجعـــل الـشـرعية الدينيـة الإلهيـة مـن الـسلطة الـسياسية، سـلطة غيبيـة، غير قابلة للتحقق من مصدرها ولا مصداقيتها، ولا نفيها لا كليا، ولا حتى جزئيا.

• الإلزاميـــة: حيـــث تجعل الـشـرعية الدينيـة الإلهيـة مـن الـسلطة الـسياسية، سـلطة إلزامية الطاعـة والخضوع، غيـر قابلـة للمقاومـة ولا العصيان، ولا حتـى المعارضـة، تحت طائلـة العقوبـة المضاعفة (دنيويا و دينيـا) والمركبة (ماديا و معنويا).

ان التطـور الذي طرأ فـي ميدان علم الاجتماع وميدان العلوم السياسـية مهد السـبيل لمحاولة أخـرى ترمي الـى تعريف الظاهرة السياسـية بدلالة السلطة ، وبالتالي فأن السياسة هي كل ما يتعلق بالسـلطة . هذه المحاولة كانت قد وجدت فـي أعقاب الحرب العالميـة الثانية ، وقد روج لهـا المختصون الاميركان بشـكل خاص ، وتم بعـد ذلك إعتمادهـا من قبل الكثير مـن الفقهاء وعلى رأسهم الاستاذ (دفرجه) لاسيما في كتابه "المؤسســات السياسـية والقانون الدستوري". وإذا كانـت الظاهـرة السياسـية تتعيـن بدلالة السلطة ، فما هو المقصود بالسلطة ؟

٣.السـلطة : تكثر المفاهيم التي ترد بخصوص السـلطة، وسـنكتفي بإعتمـاد واحـد مـن هذه المفاهيـم، وهـو التعريف الذي أورده الاسـتاذ (جان لوم). فهذا الأخير كان قد عَرف السـلطة بإعتبارها تأهيل واعي في ممارسـة تأثير، هذا المفهوم من شـأنه أن يكشف عن عناصر ثلاث تتكون منها السلطة ، وهذه العناصر هي :

أ.التأهيـل : يـراد بالتأهيل، تلـك الإمكانية التي يتمتـع بها شـخص فـي ممارسـة التأثير على الآخريـن والتأهيل بهـذا المعنى لايشـترط أن يكـون التأثير واقع مـن الناحيـة الفعلية، وإنما مجرد التمتع بإمكانية ممارسة هذا التأثير ، فهو كافـي من أجل وجود السـلطة، وبدلالة عنصر التأهيل بهذا المعنى الذي يبدو فيه تتميز السلطة عـن القـوة، ويبدو أن مثـل هذا التميـز لايبدو واضحـاً عنـد كثير مـن المختصين. فالأسـتاذ (بردو) عرف السـلطة بأنها قوة مكرسة لخدمة فكـرة معينة، والذي يلاحـظ على هذا التعريف هو انه لايقيم فرقاً بين السلطة والقوة كما لو ان الاثنين مترادفـان، ولكن التأهيل الذي تتميز به السلطة هو الذي يضع الحد الفاصل بين السلطة والقوة، فإذا كانت السـلطة وهي تقترن بالتاهيل تتعين بالامكانية في ممارسـة التأثير، فإن القوة لاتتحـق إلا بفعـل واقع وبشـكل مشـهود. فمن يدعي القوة لانستطيع ان نتأكد من قوته هذه إلا عندما يقوم بفعل يؤكد هذه القوة.

ب.الوعـي : ان السـلطة مـن أجـل ان توجـد

ينبغي ان يكون الشخص الذي يمارسها واعياً لكل نتائجها ، فهو يمكلك تصور متكامل عن التأثير الذي يمارسة إتجاه الآخرين. ذلك هو الحال بالنسبة لشرطي المرور، فهو عندما يقوم بممارسة سلطة سوف يكون واعياً لكل النتائج التي تترتب على ذلك. هذا العنصر الذي تتميز به السلطة هو الآخر يضع حد فاصل بين السلطة والقوة، فقد يحصل في بعض الاحوال ان القوة تمارس ولكن بعيداً عن الوعي، وهذا مايحصل عادة في عالم الطبيعة، فهي تستطيع ان تمارس القوة بأشكال مختلفة، ولكن الطبيعة لاتملك وعياً، ولذا فإننا نتحدث عن قوة الطبيعة وليس سلطتها، والسبب يرجع الى ان الطبيعة لاتعرف الوعي الذي يشكل شرطاً بالنسبة للسلطة.

ج.التأثير : ان كل سلطة تفترض وجود علاقة إجتماعية بين طرفين أو أكثر، فعندما تمارس السلطة لابد من أن تكون هنالك جهة تمارس عليها، وبهذه المناسبة تنشأ علاقة إجتماعية لكن العلاقة الاجتماعية التي تفترضها السلطة هي نمط خاص، فليس كل علاقة إجتماعية ترتبط بالسلطة، والعلاقة الاجتماعية العابرة لاتقود الى وجود السلطة، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة التي تنشأ بين مشاهدين لعبة رياضية، إذ ان مثل هذه العلاقة تبدو عابرة لانها تنتهي بمجرد إنتهاء اللعبة. ان السلطة تقتضي علاقة إجتماعية متينة، وهي تكون كذلك عندما تكون مستندة الى قواعد وقيم ورموز، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة الإجتماعية التي تفترضها السلطة التي يمارسها الابوان على الابناء او السلطة التي يمارسها شرطي المرور بالنسبة للآخرين.

فما هو محتوى هذه العلاقة الإجتماعية المتينة ؟

يذهب المختصون الى ان هذا النمط من العلاقة الاجتماعية يقترن بالتأثير الذي يمارس بين أطراف هذه العلاقة الاجتماعية، فما هو المقصور بالتأثير ؟

يراد بالتأثير دفع طرف لطرف آخر للقيام بعمل لو ترك الامر للطرف الآخر لما كان قد قام به، فدفع الطالب الى قراءة كتاب معين من قبل الاستاذ، يعني ان الاستاذ يمارس التأثير على الطلبة لأنهم أُجبروا على ان يقوموا في عمل وهو قراءة هذا الكتاب، لو ترك الامر لهم لما قاموا بقرائته. يتم التعبير عن التأثير بهذا المعنى بموجب هذه المعادلة، ونفترض في الحالة الاولى إن (أ) لايمتلك تأثير على (ب) ، في هذه الحالة فإن (ب) سوف يقوم بـــ (س) من الاعمال كما يشاء. والحالة الثانية تتمثل في (أ) يمتلك تأثيراً على (ب) وفي مثل هذه الحالة فإن (ب) سوف يكون ملزم بالقيام ليس بـــ (س) من الاعمال وإنما بـــ (ص) من الاعمال ، و(ص) تدل على عمل معين بالذات ، بهذا الشكل يتعين مفهوم التأثير .

ثانياً: الملامح المميزة للحضارات الشرقية القديمة

ان الحضارات الشرقية القديمة تقوم على نوع من التوازن بين بنيتين أساسيتين هما البنية البدائية التي تتمثل بوجود جماعات تترابط أفرادها فيما بينهم بموجب رابطة القرابة سواء كانت هذه القرابة فعلية أم وهمية، ويشهد وجود هذه الجماعات على نوع من الروح الجماعية التي تسودها ، الى جانب هذه البنية هناك بنية أخرى تتميز بأنها بنية طبقية، من شأنها أن

تجعل فـوق هذه الجماعـات البدائية صنف من الأفـراد يدعـون أنهـم يمثلون هـذه الجماعات سـواء كان ذلك حقيقـة أم وهم ، وينتزعون من أفراد هذه الجماعات جزء من أنتاجهم في شكل ضرائـب. إن هاتيـن البنيتيـن تتميـزان بأنهما تتعايشان فيما بينهما ولكنهما لاتندمجان الواحدة فـي الاخرى، وعن هـذا التعايـش تتولد وحدة أساسـها التناقض بين هاتيـن الجماعتين. وفي متابعتنا سوف نبين واقع هذه الجماعات البدائية التي تشكل الجماعات الاساسية .

أ. الجماعـات الأساسـية : ان الجماعـات التي عرفتهـا الحضـارات الشـرقية القديمـة هـي جماعات بدائية، وذلك بقدر ما تقوم على أساس من علاقات القرابة وبقدر مايكون تقسيم العمل داخلها على درجة ضعيفة، وهذه الجماعات هي فـي الاصل جماعات زراعية تتخذ في تنظيمها في الغالب شـكل القربى، وتعتمـد على العموم الملكيـة الجماعية لـلارض، وإن ماتنتجه هذه الجماعات مُكرس في الاصل للاستهلاك الذاتي للقرويين ويتم في الغالب توزيعة في الحال بين أفراد هذه الجماعات دون ان يتحول الى سـلعة قابلة للتقدير نقدياً .

غيـر إن ماقد يفيض من هـذا الانتاج كان يدفع بشـكل ضريبة الـى الطبقـة الحاكمـة (الطبقة البيروقراطية)، ويبدو أن التبادل كان محدد بين قرية وأخرى لسـببين، الاول، هـو أنه لايوجد هنالـك مايفيض عن الحاجـة كي يتم تبادله، اما السـبب الثانـي ، ان القريـة كانـت تمثل وحدة متكاملة تضم مـع المزارعين أصحاب المهن، وفـي مثـل هذه الحالة سـوف لن تكـون هنالك حاجـة الـى جهود القريـة الأخرى فـي تغطية حاجاتهـا الأساسـية، وهكـذا نـرى أن القريـة البدائيـة هذه تتميز بالحيـازة الجماعية للارض والاتحـاد المباشـر بيـن الزراعـة والحـرف بالاضافـة الى التوزيع الثابـت للعمل، والغالب ان هـذه الجماعـات التي عرفتهـا الحضارات الشـرقية القديمة كانت قد إسـتقرت في مناطق لايمكـن ان تضمن فيها الزراعة إلا عن طريق الـري الصناعـي، فد إسـتقرت علـى ضفاف الانهـار، الامر الـذي دعى الى ضـرورة بناء القنوات والسـدود ، وصيانتهـا ومراقبتها ، لذا اسـتدعى ذلك وجود هيئة منظمة مركزية تأخذ علـى عاتقها مهمـة حفر هـذه القنـوات وبناء السـدود وصيانتها ، بالإضافة الـى مهمتها في توزيـع المياه، بمعنى آخـر كان من اللازم أن توجد سـلطة مركزية تقوم بمثل هذه المهام تجد نفسها فوق الجماعات البدائية لتمثل بذلك الشكل البدائي للدولة .

ب. الطبقـة البيروقراطية : إنبثقت طائفة من الأفراد في ظل الحضارات الشرقية القديمة أصبحوا فيها بسبب من وظائفهم السادة الحقيقين بالنسـبة لهذه الجماعات القرويـة، مع العرض أنهـم لايتمتعون بأي صفة من صفـات الملكية علـى الارض أو على أمـوال الجماعات، هذه الطائفـة من الأفراد تتخذ صيغـة بيروقراطية، أي صيغـة سـلطة قائمـة فقـط بحكـم هيمنتها على منشـأة الري ، وبحكم هذه الوظيفة سـوف يسـتطيعون ان يقتطعـوا جـزء من إنتـاج هذه الجماعات القروية، وبهذه الطريقة يسـتطيعون أن يحصلـوا علـى دخل خاص بهـم، ويلاحظ ان هـذه الطبقة تبدو وكأنها طائفة تنظم نفسـها بطريقة في غاية الصلابة، بحيث لاتسـمح بنفاذ أي احـد داخلهـا ، كمـا تتميز بانهـا تتخذ خط مركـزي قائم على أسـاس من التـدرج، ، وفي كل الاحـوال عندما تقوم هـذه الطبقة في إنجاز

دورهـا المتعلـق بالانتاج الزراعـي فإنها تقوم بتقوية مشـروعها وذلك عن طريق عمل فكري ذو طبيعـة دينيـة، وبصفتها طبقة فإنها تمسـك بالسـلطة السياسـية وإن هذه السلطة تتجسد في شـخص معين يتخذ لقب الملك او الامبراطور. هذه الحقيقة تسـمح في أن نـدرك أن التغيرات التي تطرأ علـى هذا الملـك، والانقلابات التي تتم داخل قصره، لاتغير من سـلطة هذه الطبقة وذلك لانها سبب وجوده .

ج. الدولـة الاسـتبدادية : بهـذا الشـكل كان المختصـون قـد وصفـوا الدولة التـي ظهرت في ظـل الحضارات الشـرقية القديمة، أي إنها وصفت بأعتبارها دولة إستبدادية، وهذا الوصف يرجع أصوله الى المفكر الفرنسي (مونتسكيو)، فقـد ورد فـي الفصـل الاول مـن كتابه "روح القوانيـن" لاسـيما في الفصـل الخامس منه ، وصف الدولة البدائية في الحضارات الشـرقية القديمة بأنها دولة إستبدادية .

إن مالفـت الانتبـاه لـدى المختصيـن بالنسـبة لهـذه الحضارات الشـرقية القديمـة هو وجود الشـخص المستبد على رأس الدولة، وكما رأى مونتسـكيو ان الخـوف هـو المبدأ الـذي يحكم سـلوك المسـتبد، وبقدر مايكون القانـون غائباً كلياً في هذه الدولة فأنها سـوف تبدو بأعتبارها النقيضة لما سـوف يقوم بالـدول الغربية، ففي ظل الدولة الشـرقية القديمة كل شي يعتمد على إرادة الحاكـم ، وهذا الأخير بوسـعه أن يتحكم بكل شي، وعندما لايكون حكمه قائم على أساس من قانون فإنه سوف يكون قائم على أساس من الرغبة الشـخصية، ومع غياب القانون سـوف يكـون هذا الحكـم قائم على الإكراه الجسـماني والتعذيب، وربما يمكن القول إن الإضطهاد هو الذي يشـكل في نظر هؤلاء المختصين العلامة المميـزة للحكـم فـي ظـل الدولة القديمـة التي عرفتها الحضارات الشرقية القديمة .

يؤكـد أحـد المختصيـن (ويتفوكل) فـي كتابه المشهور (الإستبداد الشرقي) ، إن وجود قواعد قانونية في بعض الأحوال لايتضمن بالضرورة وجود سـلطة مقيدة بموجب هـذا القانون، ذلك لان هذا القانـون يتم فرضه من قبل الملك دون أن يتقيـد بـه، وفي كثير من الحـالات كان هذا الطابع الاسـتبدادي يتعدد عندما تقترن سـلطة الملـك بالسـلطة الدينية، إذ مع ذلك سـوف لن يكون بالإمكان مناقشة الملك في سلطته، طالما أنهـا ذات أصل دينـي، ولاتوجد فـي مواجهة الملـك أي جهـة تسـتطيع ان تمـارس الرقابة علية، ومثل هذا الطابع المستبد هو النتيجة التي تترتب على ان سـلطته هي في الاصل سـلطة بيروقراطيـة ترتكز في وجودها الى وجود هذه الطبقة التي تمارس سيطرة فعلية على متطلبات الـري. وفـي الاخيـر يلاحظ ان وجـود الدولة مقترن بمثل هذه الوظيفة كان لابد من ان يقترن بنوع من التطور الحضـاري، فظهرت الكتابة وظهر الحساب خلال هذه الفترة .

أن السـلطة الدينية (المعبـد والتجمع المعبدي) سـوف تفقـد نفوذها مع ظهور الدولـة البدائية، وظهور الدولة سـوف يحدث تحول واضح في الاسـاس القانوني للملكية، إذ ستصبح الارض بعـد أن كانت ملك للمعابد ملك للدولة بمعنى إن المعابـد جردت مـن ملكيتها وأصبحـت الدولة هـي المالـك الأوحد. أمـا التجمعـات المعبدية فقـد تحولت الى مجرد حائـز للارض ، والفرد على إعتبـاره عضو في التجمـع المعبدي فإنه يتمتـع بالحيازة عن طريق الحيـازة التي يتمتع

بهـا التجمع المعبدي. وربما على هذا الاسـاس نستطيع ان نقول إن الامر لم يتغير كثيراً بالنسبة للفرد مع ظهور الدولة بإعتبارها المالك الاوحد للارض، فقد بقي في كل الاحوال مفتقد للملكية وبالتالي فان كل مايتمتع به هو الحيازة، إذ بقيت الملكيـة الخاصة فـي كل الاحـوال غائبة على الرغم من ظهور الدولة. ولابد من الإشـارة إن حلول ملكية الدولة محل ملكية المعبد او التجمع المعبدي كان قد تـم عبر مراحل تطور طويلة، بموجبهـا كان المعبـد قد فقد الكثيـر من أهميته الاقتصاديـة بالاضافـة الى اهميته السياسـية، فتعقد النشـاطات الاقتصادية لاسـيما تلك التي تتعلـق بالـري جعل المعبـد عاجز عـن القيام بها فإقتضى ذلك ظهور الدولة بشـكلها البدائي لتتولى القيام بهـا، وكنتيجة لذلك فإنها كانت قد تملكت في الوقت نفسـه الارض ، وربما يمكن القـول ان مثـل هذا التطـور كان محكوم بواقع التقنية التي كانت سـائدة آن ذاك، فقد كانت هذه التقنيـة على درجة مـن البدائية، فـي مثل هذه الحالة برزت القوى الطبيعية الى مسـتوى قوى الانتاج الرئيسة .

ثالثاً: النظم السياسـية والقانونيـة والاجتماعية في العراق القديم

لعل أول وأهم المراحـل التي تميزت بها النظم القانونيـة والاجتماعيـة فـي العـراق القديـم، تلـك التـي امتـدت بيـن ٢٥٠٠-٣٥٠٠ ق.م، والمرتبطـة بالحضارة السـومرية التي نشـأت فـي جنـوب العراق، ثـم مدت حدود سـلطانها على أجزائـه الوسـطى والشـمالية، وأضافت إليها أجزاء من سـوريا الحديثة "بلاد الشـام". والمرجـح ان الحقبـة السـومرية كانـت حقبة حضاريـة قانونية اجتماعية سياسـية متكاملة ، وان الحضارة السـومرية هي حضارة عراقية شـكلاً وجوهـراً . لذلك اسـتمرت فـي آثارها حتى بعد انتهاء سـلطتهم السياسية على يد أقوام آخرين.وإن فكرة (دولة المدينة) عند السومريين عُرفـت على انهـا الحاضرة التـي كانت تمثل وحدة سياسـية وليسـت مجرد تجمع مدني ، بل انها تنظيم سياسي اجتماعي موحد داخل أرض محـددة، تضم عدة مـدن ومايلحق بها من قرى وأراضي زراعية . ويبدو ان البيئة الطبيعية التي توفرت في القسم الجنوبي من العراق والمتمثلة بأرضها الرسوبية التي جعلتها صالحة للزراعة والاسـتقرار ، وتحديات البيئة التي اسـتوجبت التعـاون لبنـاء السـدود لدرء مخاطـر فيضان الانهار وشق الجداول والسواقي لإيصال الماء الـى الحقول الزراعيـة، والتغلب على صعوبة طرق المواصلات ووسـائل النقل، كلها اسباب ساعدت على ولادة نموذج دولة المدينة في هذا العهد ودفعت المسـتوطنات البشـرية لأن تعقد لكل منهـا إدارة ترتبط بالمدنيـة التي أصبحت فيما بعد أساسـاً لقيام حكومات مسـتقلة عرفت فيمـا بعد بدويـلات المدن التي شـكلت مراكز سياسـية وكان يحتوي داخل بعضهـا أكثر من مدينـة ، مثلا ، انطوت مدينـة لكش على ثلاثة مدن هي (لكش ، جرمو ، ننا) .

ثـم تلت ذلـك مرحلة أكثر تقدمـاً واندماجا في ظل الحضـارة الأكدية التي كان انهيارها نهاية لمرحلـة الوحدة تلـك وبداية لمرحلة الانقسـام والصـراع . لتعـود الوحـدة مجـدداً فـي ظل الحضارة البابلية التي عاشـت أزهى عصورها أيام (حامورابي) بين ١٧٥٠-١٧٩٢ ق.م. بسبب طموحه وقدراته التي كانت قد رفعت من شـأن بابل تدريجياً، حتى غـدت عاصمة لأكبر دولة في المنطقة، من خلال حسـن التدبير السياسـي والتخطيط الاسـتراتيجي الـذي ادى الى تثبيت دعائم الحكم واسـتكماله من النواحي السياسـية

والإداريــة والقانونيــة والاجتماعيــة والثقافيــة والدينيــة . فلقـد سـعى الملـك حامورابي الى تشـكيل إدارة مركزية قوية من أجل الاستمرار في مراقبة منجزات حكام المدن والاقاليم وتنفيذ أوامره بشـكل صارم من خلال متابعة الدائمة، فضلا عن إخضــاع رجال الدين ، ولأول مره، لأحــكام القانون المدني، إذ فَصــل القضاء عن الهيمنة الدينية، وربطــة بعجلة الإدارة المدنية. ومــن أجل توحيد البلاد قانونياً سَـن حامورابي قانونــاً للبلاد عام ١٧٧٠ ق.م . وصارت الدولة في عهده هي التي تشرف على تطبيق القوانين، إذ جردت السلطة الفرد من مهمة التنفيذ وجعلتها بيد الدولــة حصراً، فقد منعت قوانين حمورابي الفرد من أخذ الثأر بنفسه من ظالميه وأصبحت العقوبة محددة بقانون، ويبدو أن العراقيين كانوا قـد تقبلـوا الإدارة المركزيــة المدنيــة الحازمة للملك حامورابي من أجل التخلص من الفوضى وعدم الاستقرار .

ثـم تتابعـت بعـد ذلك هجـرات بشـرية كثيفة، وموجـات غزو عسـكري متلاحقـة، حتى قيام الدولة الآشـورية وحضارتها الكبرى في شمال العـراق، لتسـقط هـي الأخرى فيمـا بعد تحت وطــأة ضربات شــعوب مهاجرة جديــدة، فكان ذلك إيذاناً بعودة (بابل) إلى زعامتها من جديد، ولآخـر مـرة، حيث تلاحقت بعـد ذلك حملات الغزو من فارسية الى مقدونية الى بيزنطية الى فارســية، لتنتهــي هذه الحقبة مــع الفتح العربي الإسلامي .

إن الانسان في العراق القديم شأنه في ذلك شان كل المجتمعات البدائية ، كان قد عرف نوع من التجمع الذي يبدأ من العائلة الى العائلة الموسعة الى العشـيرة ثم القبيلة، وبعد ذلك وجد نفسه في تجمع أوسع تمثل في التجمع القروي والمعبدي وثم التجمع الاعلى المتمثل بالدولة .

ويرى بعض المختصين ان مثل هذا التجمع كان يحكمــه في كل الاحوال الرغبة في ضمان حياة آمنة تسـتطيع أن توفر نوع من الاستقرار ، هذا مــا ذهب إليه أحد المختصين ، ولكن هنالك من ينسب هذا التجمع الى سبب آخر، فهنالك بعض المختصين وعلى رأســهم (كوردن) الذي يرى ان الامر يتعلق بإستغلال الاراضي الواسعة وما يقتضــي ذلك من جهد جماعي ، فهذه الإراضي الواســعة تحتاج الى سـيطرة واسعة على المياه لاسيما مياه الأنهار، ولما لم يكن بإمكان الأفراد أن يقومــوا بــه فإنهم كانوا يلجــأون الى التجمع ، ويبــدو ان التجمع الأخير كان أشـد قوة وذلك لأن الدولة أصبحت مجهزه بقوة إكراه إستثنائية تمارس على الأفراد ، فالدولة بوســعها ان تمنع وصــول الميــاه الى الأفراد إذا ما شــقوا هؤلاء عصا الطاعة وأرتكبوا المعصية، إذ بوسعها أن تقوم بسد القناة التي توصل المياه إلى أرضه .

هــذا التجمــع الأعلــى أي الدولــة كان قـد بدى بإعتبــاره هيئة مسـتقلة عن المجتمــع في نفس الوقــت الذي كان يبدو فيه التجمع الذي يحتضن كل التجمعات الاخــرى، وربما يمكن القول ان وجــود الدولة هو الذي طبع البنيــة الاجتماعية بطابع طبقي، فظهــور الدولة كان يعني ظهور الرؤســاء، وقد إسـتطاع هؤلاء الرؤســاء على حـد قـول (كـوردن) ان يقتطعـوا جـزء مـن الفائض الاجتماعي لصالحهم، ومع تقدم الدولة كان هـذا الفائـض الاجتماعي قد سـمح بوجود حاشـية واسـعة تحيط بهؤلاء الرؤسـاء تمثلت بظهــور الموظفين والعســكريين بالإضافة الى الأشــخاص الذين يرتبطون بهــم وكذلك الملك والكهنة ، كلهم شـكلوا فيمـا بينهم طبقة متميزة بالقيــاس إلى الأفراد الآخريــن الذين تحتضنهم

تجمعاتهم المعبدية، وهذا يعني ظهور بنية طبقية على الرغم من غياب الملكية الخاصة، ولابد من الاشارة الى ان هذه البنية الطبقية كانت قد إتخذت في العراق القديم طابع خاص، فإذا كان أعضاء التجمعات بمختلف أشكالها يخضعون لنوع من العبودية إتجاه الدولة فأنها من قبيل العبودية المعممة، وبالتالي ليس الافراد هم الذين يخضعون للعبودية وإنما التجمع يخضع لمثل هذه العبودية إتجاه الدولة. فالدولة بإعتبارها كيان مستقل عن المجتمع سوف تشكل الطبقة الحاكمة ، وبقدر ماتمسك من الناحية الفعلية بالسلطة العامة كانت تستطيع أن تستغل بشكل من الاشكال أعضاء التجمعات ، ولكن نعود ونؤكد ان هذه التجمعات تخضع لعبودية من نمط آخر ، هي العبودية المعممة .

وبقدر تعلق الامر بالنظم والشرائع القانونية في العراق القديم لابد من الإشارة الى شريعة حامورابي، التي تعد الأقدم في التاريخ الإنساني والأكثر شهرة وتكاملاً في نصوصها، إذ تتضمن تشريعات مدنية وجنائية وإقتصادية، تنظم علاقات الأفراد وتعاملاتهم في إطار الإمبراطورية البابلية في عهد حمورابي. ويرى (سبيتنو موسكاتي) أن النظرة القانونية لأهل الرافدين، كانت سمة مميزة لمنحاهم في التفكير، أنها تركت آثارها واضحة في جميع صور حياتهم الاجتماعية، أن ثمة ميلاً طبيعياً الى التقنين يكمن وراء النظام التشريعي المتكامل الذي نهضت الحضارات البابلية والآشورية بمسؤوليته، وكان أحد وسائلها الأساسية لإكتساب القوة والامتداد إلى الأقاليم المجاورة. وتنبع أهمية الشرائع العراقية القديمة، وخصوصاً بالنسبة لدارس السياسة، مما تتضمنه من أفكار حول مصدر التشريع وأهدافه، ومسؤولية الحكام عن تطبيق نصوصه، فضلاً عن القيم التي تبشر بها كالحرية والعدالة والمساواة وإلزامية القوانين واقترانها بعقوبات جزئية، ناهيك عن تحديدها لطبيعة العلاقة بين السلطتين الدينية والسياسية، وتقديمها صورة تفصيلية لمشكلات العصر والمجتمع، وما تبذله السلطة السياسية من جهد لفهم تلك المشكلات والبحث عن حلول لها أو معالجات لآثارها ونتائجها .

ان شريعة حمورابي نقشت على نصب حجري تعلوه صورة بارزة، يظهر فيها الحاكم أو الملك واقفاً أمام الإله يتلقى منه نص الشريعة، وفي ذلك مايدل على المصدر الإلهي للشريعة، فهي إذاً مقدسة بقدسية مصدرها، اما الملك، فهو من اختاره الإله لتلقي الشريعة، وتطبيقها على رعيته وهذا ما يجعله مسؤولاً أمام مصدرها الإلهي عن تطبيقها وتحقيق أهدافها في نشر العدل في الارض والدفاع عن الفقير ضد الغني وعن التقي ضد الآثم. إذ أدرك الحكام في حضارات بلاد الرافدين خاصية التغير وعدم الاستقرار التي تميز مجتمعاتهم وتاريخها الاجتماعي- السياسي فقد عكسوا ذلك في شرائعهم، محذراً من أن مثل هذا التغيير يؤدي الى هلاك القائمين به .

ان الطبقة الحاكمة في العراق القديم كانت قد تمثلت بفئتين أساسيتين وهما :

أ. الفئة الدينية : مايميز هذه الفئة هو انها تستمد مركزها الاجتماعي من الممارسات الدينية التي تقوم بها ، وتشمل بوجه خاص الكهنة بكل أصنافهم، وهؤلاء الكهنة كانوا يتمثلون في بداية الامر بشيوخ التجمعات المعبدية. وقد أخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة تمثيل التجمعات المعبدية امام الالهه، ولكن بعد ذلك ومع تعقد طقوس العبادة شكل هؤلاء الكهنة فئة متميزة

إستطاعت أن تنظم نفسها بشكل من الاشكال، وهذه الفئة تنتسب الى الطبقة الحاكمة وذلك لان الدولة لم تكن لتسمح بوجود أي إتجاه خارج سلطتها وبالتالي لم تكن تسمح بوجود سلطة دينية بعيد عن نفوذها، فالدين كان ملتحم بالدولة وبالتالي فإن الفئة الدينية كانت تمثل جزء من الدولة خصوصاً وإنها كانت تضطلع بالكثير من الخدمات التي تصب في صالح الدولة، وهذه الفئة الدينية تضم أصناف متعددة ، فهناك الكاهن الأعظم، وهو منصب ذو أهمية بالغة لانه لم يكن هنالك حد يفصل بينهم وبين الملوكية، فكان يغلب ان يكون الكاهن الاعظم ملك، وتتجلى أهمية الكاهن الاعظم في أن تعيينه لهذا المنصب لايمكن ان يتم إلا بعد إستشارة الاله وظهور إرادة هذا الاله صريحة، ولكن اهميته تتجلى بشكل اوضح إذا ماتذكرنا إن اختصاصاته كانت تمتد لتشمل الامور الدنيوية بالاضافة للامور الدينية ، لاسيما السيطرة على مخازن الغلال وتثبيت حدود الاراضي الخاصة بالتجمعات المعبدية وتوزيع الاراضي على أعضاء هذه التجمعات. الى جانب الكاهن الاعظم كان هنالك كهنه من الدرجة الثانية ، كان قد ثبتت واجباتهم وحقوقهم بشكل واضح في وقت لاحق عن طريق (شريعة حمورابي)، هذه الفئة كانت تتمتع بإمتيازات واضحة ، فبالإضافة الى الاجور التي تتقاضاها كانت تحصل على القرابين التي تقدم الى الاله، بالاضافة الى تملكها لبعض العقارات.

ب. الفئة البيروقراطية : هذه الفئة يتحدد مركزها الاجتماعي بدلالة الممارسات الحكومية. إن المكان الذي يتم إشغاله داخل السلم التدرجي للسلطة يمثل العامل الحاسم بالنسبة لأفرادها، وإذا ماكانت للثروة أهميتها فأنها تلعب بالنسبة لهذه الفئة دوراً ثانوياً، ذلك لان المركز الذي يشغلة داخل السلم التدرجي هو الذي يحقق الثروة وليس العكس، فكلما تم الإرتقاء في هذا المركز كلما تهيئة امكانية أكبر في تحقيق الثروة. إذ أن مثل هذا المركز هو الذي يتيح إمكانية الحصول على الفائض الاجتماعي، وكان الملك يجد نفسه على رأس هذه الفئة. ولم يكن الملك ليتمتع بمركز متميز خصوصا في البدايات الاولى للعهد السومري بمركز متميز عن مركز الكاهن الاعظم، ولكن عندما ظهرت الدولة بشكلها الواسع تغير الحال ، إذ أصبح مركز الملك يتمتع بأهمية خاصة ، حيث أصبح يتمتع بموارده الخاصة به ، وكان ينظر اليها بإعتبارها هبة من الالهّه. الى جانب الملك كانت توجد حاشيته، التي تضم بالاضافة الى زوجاته وأبناءه كبار الموظفين المختصين بالخدمة لصالحه، مثل الحاجب والتشريفاتي. ويوجد كذلك الموظفون الفعليون، ولم يكن لهؤلاء وجود في المراحل الاولى من العهد السومري، وأنما سوف يتم ظهورهم في وقت لاحق ، إذ أصبح الملك يختار بعض الكَتبه، وتظهر لأول مرة وظيفة الكاتب، وإذا كان هذا قد مارس في بداية الامر وظيفة بسيطة فإنها سوف تتعقد في وقت لاحق ، وكان هؤلاء يتم تدريبهم في المعابد ليشكلوا نواة للموظفين.

ان وظائف السلطة المتجسدة في شخص الحاكم أو الملك من الناحية الدينية كانت قد توزعت على محورين :

أولاً: محور ديني طقوسي، فالملك وهو الكاهن الأعظم للإله، مسؤول شخصياً عن تقديم القرابين وممارسة طقوس العبادة وتشييد المعابد وتقديم النذور وإجراء طقوس التطهير والاستشارة والاستخارة والتنبؤ، وما يستتبعه ذلك من مسؤوليته عن إدارة أملاك المعابد

وتعيين صغار الكهنة في مناصبهم الدينية.

ثانيـاً: محـور دينـي إجتماعي، لأنـه المكلف بإيصال شـرائع الإله إلى الرعية وإبلاغهم بها وإلزامهم بطاعتها، ليحقق بذلك غاية الآلهة من إقـرار الحق وإقامـة العـدل، فحمورابي أعلن أن شـريعته من الإله (شـمش) إله العدل، وأنه ملزم بتنفيذها للقضاء على فاعل الشر والرذيلة، ومنع القـوي من إلحاق الأذى بالضعيف. وهذه العدالة متحـدة ذاتياً بإرادة الآلهـة ومقاصدها، التي يسـتعصي فهمها على مدارك الرعية، فلا يحق لهم مناقشتها أو الحكم عليها، وحتى الملك فإنـه ليس مصدر تلك الإرادة، بل هو السـؤول عن تنفيذها وإنجازها فقط.

والملاحظ عن النظم القانونية في العراق القديم غياب موضوع تداول السلطة السياسية وأسباب انتقالها وسـبل ذلك الانتقال وطرائقه. فقدسـية السلطة السياسية في حضارات العراق الاولى، ووقائـع التاريـخ الاجتماعي – السياسـي لتلك الحضارات، لم تسـمح كلهـا، بإفتراض وجود أيـة حقوق للرعية في الخروج على رعاتها من الحـكام أو تغييرهم . لكنها لم تمنع أيضاً وجود عمليتين تستهدفان نقل السلطة وتداولها في حياة مجتمعات بلاد الرافدين وحضارتها :

الاولى : عملية إيجابية، يمثلها كل تصرف فردي أو جماعـي يعبر عن موقف معارض للسـلطة الحاكمة ويستهدف إصلاحها أو تغييرها، وهي تصرفات لاتخلو الوثائق التاريخية من إشارات إليها.

الثانية : عملية سلبية، يمثلها كل تصرف فردي أو جماعـي يعبر عن موقف معارض للسـلطة الحاكمة ويسـتهدف اعتزالهـا والهروب منها، ممـا يحرم الحاكم من تعاون أولئك المعارضين السلبين وإسنادهم.

إن غيـاب المواضيـع المتعلقة بتداول السـلطة السياسـية عـن النظـم القانونية فـي حضارات بلاد مابيـن النهرين وكل ما يـدرج في نطاقه، يقابلـه الحضـور العملي للأنشـطة الهادفة إلى تحقيق ذلك التداول والمسـاهمة فيه عبر هاتين الصيغتين الإيجابية والسـلبية، ويؤكد هذا أن ما لايحضر فكريـاً، يمكن أن يكون حاضراً عملياً ولايحتـاج إلا للبحـث والتقصـي فـي مفردات الحيـاة اليومية وتفاصيلهـا لملاحظته والتحقق من وجوده .

رابعاً: النظم السياسـية والقانونية والاجتماعية في مصر القديمة

ان العوامـل البيئيـة الطبيعيـة (النهـر والبحر والصحـراء) ومجموعـة النتائـج المترتبـة عليهـا، حكمت طبيعـة المـوروث الفكري في وادي النيـل القديم، إذ كان لها أثر ملحوظ على نظمهـا القانونية وكذلك فـي حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية بفعل تهيئتها للظروف المناسـبة لخلق الوحدة المركزية فيها، فقد كان النهر "النيل" العمود الفقري للجسدين الطبيعي والاجتماعي في مصر قديماً وحديثاً بحكم آليات الجذب والاسـتقرار التي انطوت عليها علاقته التفاعليـة مع المجموعة الإنسـانية حتى أصبح وصف المؤرخ اليوناني (هيرودوتس) لمصر بأنها "هبة النيل" حقيقة لامجال لمناقشتها بحكم تلخيصها لـدور البيئة النيليـة الفاعل في إيجاد الكيان الاجتماعي المصـري وتكييفه اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، وتحديدها لقيمه ومعتقداته وأنماطـه السـلوكية واتجاهات تفكيـره المادي والمجرد على حد سواء .

لقد كان النيل في حياة مصر مسـتلزماً اقتصادياً

ومركز توحيدياً، ساهم في خلق حياة مجتمعية واحدة بعقائد وقيم ومصالح واحدة، ولابد لوجود موحد كهذا من نظم قانونية وسلطة سياسية تحكمه، وتكون هي الاخرى ذات طبيعة مركزية واحدة وموحدة.

الى جانب النهر كان هنالك البحر والصحراء هي الاخرى عوامل توحيد، فبقدر ما كان النهر عامل جذب مركزي نحو الداخل، كان البحر والصحراء عاملي طرد عن المركز الداخلي. هذه العوامل مجتمعة خلقت الكيان الاجتماعي والروح الحضارية الواحده، والسلطة السياسية ذات الطابع الواحد الموحد من جهة والمركزي من جهة ثانية، إذ ان موقع مصر الجغرافي المحاط بالبحر شمالاً وشرقاً وبالصحراء جنوباً وغرباً أضفى طابع الوحدة على حياتها وفكرها وعقائدها، وكذلك سلطتها التي اتخذت بدورها طابع الحكم المركزي الواحد في ظل سلطة ملك واحد، مما أعطى لنظم مصر القديمة طابعها الفردي المركزي المطلق الذي كان ميزة أساسية للحضارة المصرية القديمة وقاعدة متينة من قواعد الحكم فيها .

وبهذا الشكل شهد تاريخ مصر القديمة عبر العصور حضور القاعدة السلطوية في نُظمها القانونية والاجتماعية والسياسية والتي تمثلت في صور وإشكال متعددة بقدر ماهي متنوعة ابتداء من الحكم الفرعوني مروراً بالحكم البلطمي، ونائب الملك الروماني ثم البيزنطي فالولاة العرب في عصور الخلافة الراشدية والأموية والعباسية، ثم الخلافة الفاطمية، والسلطنة المملوكية، وصولاً الى نظام الحكم الخديوي. لذلك، فإن أي حديث عن النظم القانونية والاجتماعية في مصر القديمة ليس إلا حديثاً عن السلطة السياسية المركزية الفردية الواحدة الموحدة فيها .

لقد خضعت مصر القديمة منذ آلاف السنين لسلطة سياسية مركزية واحدة، أدارت شؤونه وحكمت سكانه بعد أن نجح الفرعون (مينا) منذ حوالي سته آلاف سنة في توحيد الوجهين – الاقليمي القبلي – الصحراوي والبحري في مملكة مركزية واحدة تحت سلطة سياسية واحدة، والتي كانت الموحدة والجامعة لمراحل التاريخ المصري المتعاقبة، بهيمنتها على الأرض والإنسان .

ان المجتمع في مصر القديمة كان يعتمد في حياته على الزراعة والري النهري وبعض المشاريع التنظيمية ، الامر الذي كان يتطلب وجود مركزية تخطط لتلك المشاريع وتنفذها وتديرها وتديمها وتحسم الصراعات حولها، ولم يكن تحقيق ذلك ممكناً إلا بوجود نظم قانونية وسلطة مركزية قوية موحدة ومطلقة. هكذا كانت مصر، منذ وحّد (مينا) الدلتا والصعيد، إقليماً واحداً كبيراً وممتداً، يحكمه الفرعون بناء على حق الوصاية الأبوية كما عبر عن ذلك عالم الاجتماع الألماني (ماكس فيبر). وتوضح حالة السلطة في مصر الفرعونية ان ماتميزت به من خصائص تركز السلطة وفرديتها وطبيعتها المطلقة، كانت تستجيب لإحتياجات الري النهري التي كانت تتطلب إدامة مصادر الري وتنظيمها وتوزيع المياة، مما دفع سكان مصر الى تبني أساليب تنظيمية، ساهمت بدور أساس في ظهور سلطة عليا تتحكم وتهيمن على كل شيء عبر وظيفتها ومسؤوليتها الأولى عن إدارة نظام الري وإدامته. وكان من الطبيعي أن ينتهي الأمر بهذه السلطة إلى إخضاع البلاد وأهلها الى سيد واحد ذي سلطة مركزية فردية مطلقة ومقدسة، فأصبح المبدأ السياسي الأساس

هو أن مصر يملكها ويحكمها فرعون، وضمن لهـا الخير وألامن والرخـاء لأن معرفته كاملة وسـلطته مقدسة مطلقة. لذلك استوعبت السلطة السياسـية في مصر القديمة واحتوت في داخلها كل شـيء من الفن الى الدين الى الإدارة والفكر الى مشاريع الري وهندسة المعابد والاهرامات

ان مصر القديمة كانـت مجتمعاً واحداً، تحكمه سـلطة مركزية واحدة، يجسدها ويمارسها سيد واحـد هو الفرعـون أي الإله. وكانـت إدارتها تتم بواسـطة جهاز بيروقراطـي حكومي على درجة عالية من التنظيم والتعقيد، أساسـه تدرج إداري مراتبـي، كان على درجة من الشـمول والمركزية جعلـت الجميع متفقين على أنه أول نموذج تأريخـي متطور للظاهرة البيروقراطية بمعناها الحديث .

ان أصل ظاهرة السـلطة ومصدر شرعيتها في مصر القديمـة إلهيا دينياً، والحاكـم الفرعون، إله وابن للإله، وحكومة الكون الإلهية العظمى التي يرأسـها ويدير شـؤونها الإلـه الأكبر (ر ع) إله الشـمس، هـي التي تختـار إلها من بين اعضائهـا، او ابنـا لأحد آلهتهـا، فتجعله إلها – فرعونـاً وتجسـده في صـورة حاكم بشـري، تخولـه سـلطة حكـم الأرض، وتجعلـه مركز الحياة فيها بأوجهها الدينية والقانونية والسياسية والاجتماعيـة والاقتصاديـة، وهكـذا سـتكون الوظيفة الدينية للفرعون هي الاساس الذي تقوم عليه وظيفته السـلطوية المتمثلة في الدفاع عن مصر وحماية اسـتقلالها وإدامة وحدتها. وتبدو هذه الوظيفة حاضرة في السـلم والحرب، لكنها في حالة السلم ستكون مصحوبة بوظيفة أخرى، هي وظيفة ضمان استتباب الأمن وإقامة العدل، والتسـليم لإرادة الملك هو تسـليم لمشيئة الآلهة ، لان إرادته هـي (الماعت) أي الحق والعدل، الـذي يقابل الـــ (التـاو) في الحضارة الصينية والـــــ (لوجوس) في الحضارة اليونانية. لذلك غـدت قـوة الجهـاز البيروقراطـي الحكومي ومركزيتـه فـي مصـر القديمـة سـمة مميزة للحضارة الفرعونية باكملها، إذ لم يكن من بديل لذلـك إلا الفوضى وانهيار النظام وانعدام الامن وفقدان الاستقرار .

يمكـن القول بان سـبب نـدرة او أنعـدام النظم القانونية بشـأن تداول السـلطة وكيفيـة انتقالها وأسـباب ذلـك الانتقال فـي مصـر الفرعونية وما سـواها من حضارات الشرق القديمة ايضاً يعـود الـى العقـل المصـري القديم الـذي آمن ابتداءً بالطابع الإلهي المقدس للسلطة الحاكمة، وشـكلها الملكـي الوراثي، لذلك فأنـه لن يعود وينقـض ما آمـن به أصـلا. لذا لم يكـن لعامة الشـعب دوراً اساسـياً وفاعلاً في تغيير السلطة فـي مصر القديمة ولا المسـاهمة فـي تداولها، لأن هـؤلاء كانوا يؤمنـون بإلوهيـة الفرعون وقدسـيته أو يخافـون من سـلطته وقوته ، وان الدور الاساسـي والفاعـل كان لورثة الفرعون وحاشـيته وكبـار موظفي الجيـش ، فضلاً عن دور المؤسسـة الدينية عبر النبوءات بصيرورة الملوك وتويلهم السلطة الامر الذي أبرز الدور السياسي للكهنة الذين حلو محل الملك في احيان كثيرة لا بل اصبح رئيس الكهنة الشخص الاول في البلاد بعد الملك .

الخاتمة

إن فكرة الدولة في كل بلد تكونت بصورة بطيئة بتأثير عوامل دينية وروحية واخلاقية وتاريخية وانه في الوقت الذي ظهر فيه تنظيمها مسـتقلاً بصورة ذاتية يسـتمد أصوله من موروث نظام السلطة الفردية المُشـخصنة، فإنه كان قد تحدد

سلفاً بمجموع خليط من التقاليد والعادات والمبادىء التي كوّن إلتقاؤها مايعرف بالنظام السياسي، ولعل في هذا تفسيراً لكون النظم السياسية والشرائع القديمة كانت تمثل تقاليد المجتمعات السابقة وآدابها وأعرافها السائدة والقائمة احياناً على الخرافة وأحياناً اخرى على الخوف من الاله.

فعلى الرغم من تعدد وتنوع أوجه هذه المجتمعات، فقد كانت السمه العامة المميزة لها والغالبة عليها هي المصدر الالهي للسلطة. إذ كانت الحياة في تلك المجتمعات مشبعة بالعادات والخرافات قانونياً واجتماعياً، ومشبعة بالخوف من الملك أو الحاكم بإعتباره آله أو مصدر الهي للسلطة، مما جعلهم في خطر دائم من انعدام القدرة على التمييز بين الاشياء الروحية والاشياء الزمنية، غير ان كل ذلك لم يلغي وجود مؤسسات ساهمت في تراجع حضور وانتشار المصدر الديني الالهي للشرعية السياسية في العصر الحديث، وتناقص فاعليته وتأثيره، لصالح مصادر أخرى إنسانية اجتماعية ضمن نظم ومؤسسات سياسية على الرغم من ان بعض الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى الآن، ينظرون اليه بوصفه أكثر مصادر الشرعية السياسية قدسية وأهمية.

إن النظم السياسية وهي تتمتع بالشرعية التي تمنحها السلطة والمتمثلة بالمؤسسات السياسية من الممكن ان نتلمسها بنماذج مختلفة ، فمجلس الوزراء يمثل مؤسسة سياسية، كذلك الحال البرلمان هو الآخر مؤسسة سياسية. أخيراً فان الدولة هي الاخرى مؤسسة سياسية بل هي المؤسسة السياسية الاكبر، والتي تحتوي كل المؤسسات السياسية الاخرى.

المصادر :

١. عبد الرضا الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا، ج١، ط١، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٥.

٢. خليل حميد عبد الحميد ، القانون الدستوري ، دار العاتك ،القاهرة، ٢٠٠٩.

٣. محمد كامل ليله، القانون الدستوري، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٧١.

٤. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ط٢، ١٩٦٥.

٥. وثائق ونصوص ، دساتير الدول العربية، منشورات الجامعة العربية، القاهرة ، ١٩٥٥.

٦. احمد عبد القادر الجمال، النظريات الدستورية العامة والدستور المصري، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠.

٧. عبد الرضا الطعان ، الثورة والدستور، دار النشر (بلا) ، بغداد ، ١٩٧٦.

٨. علي عباس مراد ، القديس والقيصر ، ط١، دار قناديل ، بغداد ، ٢٠٢٢ .

٩. عبد الحميد النيهوم ومحمد بن يونس ، موسوعة التشريعات (اعلان تفويض السلطات)، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٤٢.

١٠. سامي حكيم ، مفهوم الحزب والسلطة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، التاريخ (بلا) .

١١. جون كولر، الفكر الشرقي القديم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩١.

١٢. بكر مصباح تنيره، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا، ١٩٩٤.

١٣. نجيب ميخائيل، مصر والشرق الادنى القديم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١.

١٤. أحمد هبو ، تاريخ الشرق القديم، دار الحكمة بغداد ،١٩٩٦.

١٥. آرسنت كاسيرر، الدولة والاسطورة، ترجمة : أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٥.

١٦. توفيق برو ، تاريخ العرب القديم، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٩٦.

١٧. عبد الرضا الطعان، النظم القانونية والاجتماعية القديمة، محاضرات ألقيت على طلبة المرحلة الاولى - كلية القانون- جامعة قار يونس- بنغازي ليبيا، ١٩٩٨.

١٨. عامر حسن فياض وعلي عباس مراد ، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط، ج١، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٩.

١٩. نديم الجابري ، العراق أول دولة في التاريخ ، مكتبة النهضة العربية للنشر ،ط١، بيروت ، ٢٠٢٢ .

٢٠. عبد الرضا الطعان وأخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، دار العراقية، ج١، ط٢، بغداد ، ٢٠٢٢.

٢١. جميل نخلة ، تاريخ بابل وآشور، مؤسسة هنداوي الثقافية، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٢. رودولفو شافنهاغن، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٢.

٢٣. فؤاد شبل، الفكر السياسي (دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٤.

٢٤. البريشت جونز، شريعة حامورابي وأصل التشريع في الشرق القديم، ترجمة : اسامة سراس، دمشق، ١٩٩٣.

٢٥. عبد الرحمن الكيالي، شريعة حامورابي، مطبعة الضاد ، حلب، سوريا، ١٩٥٨.

٢٦. محمد حرب و عيد مرعي ، دول وحضارات في الشرق العربي القديم ، دار طلاس ، دمشق ١٩٩٤.

٢٧. رشيد الناضور، التاريخ الحضاري والسياسي في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩.

٢٨. كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية، دار الحقيقة، بيروت ،١٩٧٧.

٢٩. طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ج١، دار الثقافة، بيروت ،١٩٧٣.

٣٠. سيد القمني، الاسطورة والتراث، دار ابن سينا، القاهرة، ١٩٩٢.

٣١. ول ديورانت، قصة الحضارة، ج٢، ترجمة محمد بدران، دار التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠.

الهوامش

١- كلية الامام الجامعة – تكريت.

٢ . عبد الرضا الطعان، التنظيم الدستوري في

ليبيا، ج١، ط١، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٥، ص٨٣.

٣ . خليل حميد عبد الحميد ، القانون الدستوري ، دار العاتك ،القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٤و٢٥.

٤ . محمد كامل ليله، القانون الدستوري، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٧١، ص٤٠١.

٥ . محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ط٢، ١٩٦٥، ص٥١٥.

٦ . عبد الرضا الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا، ج١، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

٧. وثائق ونصوص ، دساتير الدول العربية، منشورات الجامعة العربية، القاهرة ، ١٩٥٥، ص٤٢٧.

٨ . احمد عبد القادر الجمال، النظريات الدستورية العامة والدستور المصري، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠، ص١٠.

٩. عبد الرضا الطعان ، الثورة والدستور، دار النشر (بلا) ، بغداد ، ١٩٧٦، ص٢١.

١٠ . علي عباس مراد ، القديس والقيصر ، ط١، دار قناديل ، بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص٢٥.

١١ . المصدر نفسه ، ص٢٦.

١٢ . عبد الحميد النيهوم ومحمد بن يونس ، موسوعة التشريعات (اعلان تفويض السلطات)، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٤٢، ص٧.

١٣ . سامي حكيم ، مفهوم الحزب والسلطة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، التاريخ (بلا) ، ص ٤.

١٤. عبد الرضا الطعان ، الثورة والدستور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

١٥ . جون كولر، الفكر الشرقي القديم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩١، ص٣٤.

١٦ . بكر مصباح تنيره، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا، ١٩٩٤، ص٩٣.

١٧. نجيب ميخائيل، مصر والشرق الادنى القديم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١، ص١٢١.

١٨. أحمد هبو ، تاريخ الشرق القديم، دار الحكمة بغداد ،١٩٩٦، ص٧١.

١٩ . آرسنت كاسيرر، الدولة والاسطورة، ترجمة : أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٥، ص١٧٨.

٢٠ . المصدر نفسه ، ص٢١٤.

٢١ . توفيق برو ، تاريخ العرب القديم، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٩٦، ص ٩٣.

٢٢ . عبد الرضا الطعان، النظم القانونية والاجتماعية القديمة، محاضرات ألقيت على طلبة المرحلة الاولى - كلية القانون- جامعة قار يونس- بنغازي ليبيا، ١٩٩٨.

٢٣ . عامر حسن فياض وعلي عباس مراد ، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط، ج١، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٩، ص٦٠.

٢٤ . نديم الجابري ، العراق أول دولة في التاريخ ، مكتبة النهضة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٢٢ ، ط١، ص١٤١.

٢٥ . المصدر نفسه، ص١٤٥ و ص ١٤٧.

٢٦ . عبد الرضا الطعان وأخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، دار العراقية، ج١، ط٢، بغداد ، ٢٠٢٢، ص٦٣.

٢٧ . نديم الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤.

٢٨. المصدر نفسه ، الصفات ٢٤٥-٢٥٢.

٢٩. جميل نخلة ، تاريخ بابل وآشور، مؤسسة هنداوي الثقافية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨١.

٣٠ . عبد الرضا الطعان، النظم القانونية والاجتماعية القديمة، مصدر سبق ذكره.

٣١ . رودولفو شافنهاغن، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٢، ص١٤٧.

٣٢ . فؤاد شبل، الفكر السياسي (دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٧٨ و ١٨١.

٣٣ . البريشت جونز، شريعة حامورابي وأصل التشريع في الشرق القديم، ترجمة : اسامة سراس، دمشق، ١٩٩٣، ص٤٠.

٣٤ . عبد الرحمن الكيالي، شريعة حامورابي، مطبعة الضاد ، حلب، سوريا، ١٩٥٨. ص٩٥.

٣٥. عبد الرضا الطعان وأخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مصدر سبق ذكره ، ص٧٤-٧٧.

٣٦ . المصدر نفسه ، ص٧٨.

٣٧ . محمد حرب و عيد مرعي ، دول وحضارات في الشرق العربي القديم ، دار طلاس ، دمشق ١٩٩٤، ص ١٣٦.

٣٨. عبد الرضا الطعان وأخرون، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩.

٣٩. عامر حسن فياض وعلي عباس مراد ، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

٤٠. رشيد الناضور، التاريخ الحضاري والسياسي في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩، ص١٢٣.

٤١ . كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الاسلامية، دار الحقيقة، بيروت ،١٩٧٧، ص ٤٨.

٤٢. طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ج١، دار الثقافة، بيروت ،١٩٧٣، ص١٢٤.

٤٣ . رودولفو شافنهاغن، الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٣.

٤٤ . سيد القمني، الاسطورة والتراث، دار ابن سينا، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٣٧.

٤٥. ول ديورانت، قصة الحضارة، ج٢، ترجمة محمد بدران، دار التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠، ص١٥١.

٤٦ . عامر حسن فياض وعلي عباس مراد ، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط، مصدر سبق ذكره، ص٥٧-٥٨.

الملخص

لقد عرفت المجتمعات القديمة نظم سياسية مؤسساتية ولكن ماكان يميزها هو انها لم تستطيع ان تتخلص بشكل كامل من تأثير المؤسسات الدينية والاقتصادية، وفي دراستنا هذه تم البحث في مؤسسات سلطة أبرز هذه النظم داخل المجتمعات الشرقية القديمة لاسيما في العراق ومصر والتعرف على واقعها القانوني والاجتماعي بفرض ان السلطة فيهما كانت قائمة على مؤسسات تمارس وظائفها بشكل يرفع عنها تهمة الشخصنة ويعزز بالمقابل ظاهرة المأسسة.

ومن أجل اثبات هذه الفرضية فقد تناولت الدراسة الموضوعات الاتية :

أولا : مفهوم المؤسسة ، الظاهرة السياسية ، السلطة.

ثانيا : الملامح المميزة للحضارات الشرقية القديمة.

ثالثا: النظم السياسية والقانونية والاجتماعية في العراق القديم.

رابعاً : النظم السياسية والقانونية والاجتماعية في مصر القديمة.

Abstract

Ancient societies knew many institutional political systems, but what distinguished them was that they could not completely get rid of the influence of religious and economic institutions. In this study, we investigated the institutions of authority of the most prominent of these systems within ancient Eastern societies, especially in Iraq and Egypt, and identified their legal and social reality, assuming that authority in them was based on institutions that exercised their functions in a way that removed the accusation of personalization and, in return, strengthened the phenomenon of institutionalization.

In order to prove this hypothesis, the study addressed the following topics:

First: the concept of institution, political phenomenon, and authority.

Second: The distinctive features of ancient Eastern civilizations.

Third: The political, legal and social systems in Iraq ancient.

Fourth: The political, legal, and social systems in Egypt ancient.

الكلمات المفتاحية

المؤسسة – الظاهرة السياسية – السلطة.

key words

Institution – political phenomenon – authority